متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

# صدى العلوم

العدد 10

السنة الثالثة

تشرين الأول 2025

# دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| 11 | الشمعة الثالثة من عمر مجلة «صدى العلوم» ... تنير درب الباحثين | د. حسن محمد إبراهيم |
| 14 | جدليّة الهيمنة والتعدّدية في الجغرافيا السياسيّة العالميّة | د.لينه بلاغي |
| 58 | «الفيتو» بعد «طوفان الأقصى» | أ.م.د. غادة حبّ الله |
| 88 | البُعد السياسي والإنساني في فكر السيد «حسن نصرالله» | الشيخ د. أحمد جاد الكريم النمر |
| 121 | الاختبار الوظيفي في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) | حسين علي جمول |
| 159 | تحليل الاستراتيجيات الأمريكية في بناء النظام الدولي | علي حسين نزها |
| 194 | الهجرة التعلّمية إلى الغرب | حسام علي نعيم |
| 219 | تأثير صناع محتوى التجميل عبر «تيك توك» على التفاعل الإيجابي للجمهور من خلال الفيديوهات القصيرة | رحاب حسين خليفة |
| 262 | من الابتلاء إلى التمكين نموذج قرآني لبناء الشخصية الإيجابية | علي منير حيدر |
| 292 | الفجوة القانونية في رياضة كرة القدم | أحمد حسين عبيد |
| 334 | دور الحماية القانونية في تشجيع الشهادة ومنع إساءة استعمالها | آلاء هشام كنج |
| 369 | التنمية العقلية في نهج البلاغة | حسين دلال |
| 400 | أثر المتغيّرات الكميّة على تحسين إدارة مشاريع الإسكان | أسامة حلباوي |
| 429 | تأثير الوعي باستخدام الذكاء الاصطناعي | فضل حسين عاصي |
| 452 | أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز فاعلية إدارة المواهب: | علي زين العابدين عبد الهادي حمادي |
| 486 | الرمل العالي ... قرية في مدينة | علي عبد الوهاب السبع |
| 526 | الذكاء الروحي وأثره في إدارة التغيير لدى العاملين في الجمعيات الخيرية في لبنان | علي محسن فضل الله |
| 551 | أزمة اللّاجئين السّوريّين في لبنان | فاطمة أحمد الموسوي |
| 588 | دور الإرشاد وتلبية بعض الحاجات النفسية | إلسي نمر خلف |
| 639 | The Impact of Organizational Culture on Employee Performance in the Lebanese Healthcare Sector | Ruba Mohammad Srour |

# أزمة اللّاجئين السّوريّين في لبنان

## العامل الدّيموغرافيّ وتداعياته على الدّاخل اللّبنانيّ

فاطمة أحمد الموسوي[1]


### ملخص

تظهر الدّراسة أثر أزمة اللّجوء السّوريّ في لبنان في التّوازن الدّيموغرافيّ، وذلك ربطًا بخاصّيّة النّظام السّياسي الطّائفيّ اللّبنانيّ، إلى جانب العوامل المشتركة لهذه الأزمة في دول اللّجوء المضيفة من ناحية الضّغوط الاقتصاديّة والأمنيّة عليها. وقد جرى التّركيز على البُعد الدّيموغرافيّ-الطّائفيّ للأزمة، كونه يشكّل أحد العوامل الأشدّ خطورة على المجتمع اللّبنانيّ، لإثارته المخاوف الوجوديّة حول مصير الكيان اللّبنانيّ والهويّة الوطنيّة. واستنادًا إلى المعطيات المطروحة التي أبرزت أهمّيّة السّعي لإيجاد الحلول لهذه الأزمة، جرت دراسة مجموعة من الحلول المقترحة، مثل إعادة التّوطين والإدماج المحلّيّ، وتبيّن نتيجة لها عدم ملاءمة بعض المقترحات لتعميقها الهواجس اللّبنانيّة من جهة، ولقصور القدرات والإمكانات اللّبنانيّة عن تطبيقها من جهة أخرى، في ما ظهرت عوائق مختلفة أمام الحلول المقبولة.


**الكلمات المفتاحية:** أزمة اللّجوء السّوريّ، الدّيموغرافيّا الطائفية، المجتمع اللّبنانيّ، الاستقرار الدّاخليّ.

(1) طالبة في المعهد العالي للدّكتوراه في الحقوق والعلوم السّياسيّة والإداريّة في الجامعة اللّبنانيّة.

**Abstract**

The study investigates the impact of the Syrian refugee crisis in Lebanon on the country's demographic balance, in connection with the sectarian nature of Lebanon's political system. While host countries generally experience similar economic and security pressures resulting from the crisis, this study focuses on the demographic-sectarian dimension, as it constitutes one of the most critical factors threatening Lebanese society. This dimension has fueled existential concerns regarding the future of the Lebanese state and its national identity.

Building on the available data that underscore the need to develop effective responses to this crisis, the study examines several proposed solutions, including resettlement and local integration. The analysis indicates that some of these proposals are unsuitable, both because they exacerbate Lebanese anxieties and because Lebanon lacks the institutional capacity and resources to implement them. Meanwhile, a range of obstacles has emerged that complicate the implementation of the more viable solutions.

**Keywords:** Syrian refugee crisis, sectarian Demography, Lebanese society, internal stability.

## المقدمة

منذ اندلاع الحرب في سوريا وتحويلها إلى أزمة دوليّة نظرًا إلى تعدّد الأطراف الفاعلة الإقليميّة والدّوليّة، كان لبنان من أوائل الدّول وأشدّها تأثّرًا بالأزمة وتأثيرًا في مساراتها، ربطًا بالعوامل الجغرافيّة والسّياسيّة والأمنيّة الواضحة، ليخلق هذا الصّراع بمضاعفاته أزمة داخليّة في لبنان نتيجة وجود أعداد كبيرة من اللاجئين السّوريّين الذين شكّلوا عامل ضغط ديموغرافيّ على المجال اللّبنانيّ الدّاخليّ.

تكمن الخطورة الدّيموغرافيّة لهذه الأزمة كونها مرتبطة بعقدة النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ الرّئيسة المتعلّقة بالتّمثيل الطّائفيّ، والتي تعدّ صورة انعكاسيّة لمجتمعه المتنوّع طائفيًّا ومذهبيًّا، ففي بلدٍ تتحكّم فيه المخاوف الطّائفيّة، يُضاعِف وجودُ السّوريّين

بأعداد مليونيّة مشكلاته السّياسيّة التي ستنعكس على أمنه الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

يبدو أنّ هذه الأزمة تطال بنتائجها وتداعياتها عناصر الاستقرار الرّئيسة للكيان اللّبنانيّ، فيمتدّ أثرها إلى مختلف أطياف الشّعب اللّبنانيّ ومكوّناته؛ بل باتت اليوم تشكّل أزمة وجوديّة إذا ما جرت مقارنتها بنتائج الهجرات السّكّانيّة عبر التّاريخ، لا سيّما مع انتشار اللّاجئين في مختلف الأراضي اللّبنانيّة، والتي تتراءى صعوبة ضبطها وقوننة وجودها مثل فرض أوّلي منطقيّ.

بالعودة إلى بعض الدّراسات والأبحاث حول هذه الأزمة، منذ بداياتها على أثر الحرب السّوريّة، يكتشف المتابع تفاقم أزمة اللّجوء على مدى هذه السّنوات وارتفاع أعداد اللّاجئين وغياب سياسة حكوميّة لبنانيّة واضحة اتّجاه الأزمة، فضلًا عن غياب خطّة دوليّة فاعلة من جانب الحكومات والمنظّمات الدّوليّة، الأمر الذي يدلّل على الخطورة الكامنة فيها وعلى أهمّية الخروج بحلول ملائمة تنعكس على أهمّية البحث.

## أهمية البحث

إنّ أزمة اللّجوء السّوريّ فرضت نتائجها على الدّاخل اللّبنانيّ، وباتت تشكّل تهديدًا للبنية السّكّانيّة اللّبنانيّة، وذلك بصرف النّظر عن اختلاف الآراء والمواقف السّياسيّة تجاه الأزمة السّوريّة وتدخّلات الأطراف اللّبنانيّة فيها، فالمعالجة البحثيّة إذًا، ليست حكمًا تعميميًّا سلبيًّا لجمعٍ إنسانيّ أو تنميط فئويّ، إنّما دراسة علمية بدلائل موضوعيّة لأزمة قد تمتدّ وتتطوّر لتخلق أزمات أخرى، وتشكّل خطرًا على السّلم الاجتماعيّ في لبنان، وهذا بمجمله يبرزُ أهمّية هذا البحث.

## الإشكاليّة

تشتمل أزمة اللّجوء السّوريّ في لبنان على أبعاد مختلفة: سياسيّة، اقتصاديّة، أمنيّة، ما يخلّفُ آثارًا سلبيّة ملحوظة مبدئيًّا على الدّاخل اللّبنانيّ. وينصرف العمل في هذا

البحث إلى التّركيز على العامل الدّيموغرافيّ كون التّركيبة العدديّة والطّائفية للّاجئين السّوريّين تمثّل العقدة الأساسيّة التي تميّز أزمة اللّجوء في لبنان عن دول اللّجوء الأخرى. بناء على ذلك، نحاول الإجابة عن الإشكاليّة التّالية:

- ما هي عوامل الخطورة الكامنة في البُعد الدّيموغرافيّ لأزمة اللّاجئين السّوريّين على الاستقرار الدّاخليّ اللّبنانيّ؟
- كيف تمظهرت آثار الأزمة على المجال الأمنيّ والاقتصاديّ؟
- ما هي فرص إيجاد حلول نسبيّة لها في ظلّ تشابك المصالح وتداخل المسؤوليّات بين الأطراف الدّاخليّة والخارجيّة؟

## الفرضيّات

في المعالجة البحثية للإشكالية الواردة، لا بدّ من طرح فرضيّات يمكن البناء عليها من أجل تقديم إجابات علمية، وتأتي هذه الفرضيات على الشكل التالي:

- تثير البنية الدّيموغرافيّة الطّائفيّة للّاجئين السّوريّين المخاوف المتجذّرة لدى الطّوائف اللّبنانيّة في حسابات الأقليّة والأكثريّة العدديّة التي تترجم عبر التّمثيل السّياسيّ، ما قد يؤدّي إلى تحوّل أزمة اللّجوء السّوريّ في لبنان إلى أزمة كيانيّة ستترك أثرها على استقرار النّظام السّياسيّ والاجتماعيّ.
- يتضاعف الأثر السّلبيّ للّجوء السّوريّ على الوضع الاقتصاديّ في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة والماليّة في لبنان. كما أنّ انتشار اللّاجئين في مختلف المناطق اللّبنانيّة قد يخلق مشكلات أمنيّة داخليّة.
- تشير القراءات الأوّلية إلى وجود عوائق وموانع متعدّدة أمام إمكان حلّ أزمة اللّجوء السّوريّ في لبنان على المدى القريب والمتوسّط، لاختلاف الآراء حول الحلول المقترحة.

## منهج الدّراسة

للخروج بنتائج مضبوطة علميًّا في البحث أدناه سنعتمد المنهج التّحليليّ الوصفيّ والمقارن، إذ يجب توصيف الأزمة المطروحة ومقارنة نموذج هذه الأزمة بآخر لتوضيح خصوصيّتها، كما يجب تحليل مضمونها عبر التّفكيك التّحليليّ لأسباب خطورتها واستنتاج آثارها وأبعادها المستقبليّة.

## تقسيم البحث

في النّقطة الأولى، ستجري دراسة البُعد الدّيموغرافيّ لأزمة اللّاجئين واستنتاج آثاره الاقتصاديّة والأمنيّة مع التّركيز على خصوصيّة التّركيبّة السّياسيّة ـ الاجتماعيّة اللّبنانيّة بالمقارنة مع التّركيبة الأردنيّة، وفي النّقطة الثّانية ندرس الحلول الممكنة والعوائق التي تحول دونها.

## أوّلًا. مخاطر البعد الدّيموغرافيّ للأزمة وأثره على الوضع الاقتصاديّ والأمنيّ

كما أشرنا في المقدّمة، إنّ الخطورة الأساسيّة للّجوء السّوريّ في لبنان ترتبط بخاصّيّة التّركيبة السّياسيّة الاجتماعيّة اللّبنانيّة، وهذه الخاصّيّة تضاعف التّأثير السّلبيّ للاختلال الدّيموغرافيّ النّاجم عن أزمة اللّاجئين؛ ما يسوّغ المخاوف اللّبنانيّة الرّسميّة والشّعبيّة، والعمل البحثيّ هنا يرتكز على نقل هذه المخاوف إلى إطارها العلميّ ومناقشة أسبابها المنطقيّة.

إنّ قولنا الأسباب المنطقيّة لا يعني بالضّرورة صحّة النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ، فهذه معضلة أساسيّة لها مسبّباتها ونتائجها التي أثّرت في عمل المؤسّسات الدّستوريّة، وفي الاندماج والعيش الوطنيّ اللّبنانيّ، وبالنّتيجة فإنّ توصيف أزمة اللّاجئين بالخطورة، ورؤيتها تهديدًا للدّاخل اللّبنانيّ لا يعني إنكار الأزمة الهيكليّة للنّظام في لبنان، ولا

إغفال التّشرذم الاجتماعيّ والصّراعات الدّاخليّة بين الأطراف السّياسيّة، كما لا ينفي وجود أسباب عنصريّة، مثل أيّ مجتمع إنسانيّ تنتمي فئاته إلى خلفيّات فكريّة متعدّدة؛ لذلك، يمكن القول إنّ أزمة اللّاجئين هي عاملٌ فاعل ومنفعل في الوقت عينه، فالتّركيبة السّياسيّة الطّائفيّة للنّظام في لبنان، والمشكلات الجوهريّة التي تعانيها مؤسّسات الدّولة السّياسيّة والاقتصاديّة وحتّى العسكريّة، كلّها عوامل سببيّة في تفاقم أزمة اللّاجئين، كما أنّ اللّجوء السّوريّ في لبنان بهذه الأعداد الضّخمة يشكّل بدوره عامل تأزيم للوضع اللّبنانيّ.

بناء على ذلك، كي تتوضّح الخصوصيّة اللّبنانيّة سنجري مقارنة بين الأردن ولبنان في ما يخصّ البُعد الدّيموغرافيّ لأزمة اللّجوء، وأثرها على التّركيبة السّياسيّة الاجتماعيّة، ومن ثمّ نتطرّق لآثارها الاقتصاديّة والأمنيّة على الدّاخل اللّبنانيّ.

## أ. البُعد الدّيموغرافيّ لأزمة اللّاجئين في الأردن

ورد على موقع وزارة الخارجية الأردنية إن «المملكة تستضيف **(1,3)** مليون سوري يقطن حوالي **(10%)** منهم فقط في مخيّمات اللّجوء، بينما ينتشر الباقون في المجتمعات المحلّيّة، الأمر الذي نتج عنه انعكاسات سلبيّة متزايدة في ظلّ استمرار الأزمة السّوريّة»[1].

تصرّح السّلطات الرّسمية الأردنيّة إذًا عن الانعكاسات السّلبية لانتشار اللّاجئين السّوريّين في المناطق الأردنيّة، فهي وإن قدّمت العون والمساعدة من باب الإنسانيّة والتّضامن، بحسب ما جاء في التّصريح، إلّا أنّها شدّدت على أمن الأردن ومصالحه أوّلًا؛ إذ ورد في التّصريح ذاته: «إلى جانب الالتزام بهذا النّهج الإنسانيّ والأخلاقيّ، تسعى المملكة إلى تحقيق التّوازن ورعاية مصالحها السّياسيّة والاقتصاديّة

(1) لا اسم: **أزمة اللّجوء السّوريّ**، موقع **وزارة الخارجية وشؤون المغتربين** الإلكتروني، المملكة الأردنيّة الهاشمية، لا.ت، شوهد في 27/ 9/ 2025، على الرّابط: *https://bit.ly/4aMJGu5*

والاجتماعيّة، فأمن الأردن ومصالحه الوطنيّة في أعلى سلّم الأولويات، ليبقى الأردن دائمًا واحة أمن واستقرار»[1].

اللّافت للنّظر أنّ عدد سكان الأردن، حتّى تاريخ 28 آب 2024، يبلغ بحسب دائرة الإحصاءات العامّة (مؤسّسة حكوميّة أردنيّة) **(11659000)** نسمة[2]، في ما يبلغ تعداد اللّاجئين السّوريّين مليون وثلاثمائة ألف؛ أي ما يعادل **(10%)** من عدد المقيمين في البلاد، وهنا المفارقة! إذ من مجمل المقيمين في الأردن يتوزّع اللّاجئون السّوريّون الذين يشكّلون **(10%)** على مساحة تبلغ **(89.213)** كيلومترًا مربّعًا، وسيبدو الفرق واضحًا في توزيعهم على الأراضي اللّبنانيّة في النّقطة الثّانية لاحقًا.

إلى ذلك، تناقش «لبنى بايوق» التّأثيرات السّياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة لأزمة اللّاجئين في الأردن[3]. ومثل أي دولة لجوء؛ تذكر «بايوق» جملة من النّتائج السّلبيّة التي يعانيها الأردن على صعد مختلفة اقتصاديّة وأمنيّة وسياسيّة. إلّا أنّ لكل بلد تركيبته السّياسيّة والاجتماعيّة الخاصّة التي قد تفاقم آثار الأزمة، وتبرز الخاصّيّة التي تميّز أزمة اللّجوء في الأردن عنها في لبنان في البُعد الدّيموغرافيّ الطّائفيّ وفي طبيعة النّظام السّياسيّ في البلدين. في هذا السّياق، تشير «Sarah A. Tobin» إلى أنّ «الأردن من النّاحية الثّقافية الاجتماعيّة هو أكثر تجانسًا دينيًّا من معظم الدّول المجاورة له، ويُعزى ذلك إلى كونه دولة يغلب عليها الطّابع السّنّي»[4]. وتستنتج «Tobin» من دراستها أنّ

(1) لا اسم: أزمة اللجوء السوري، مصدر سابق.

(2) لا اسم: **عدد السّكان**، موقع **دائرة الإحصاء العامّة** الإلكتروني، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، لا.ت، شوهد في 30/ 9/ 2025، على الرّابط: *https://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/population-2/*

(3) لبنى سمير بايوق: **الاستراتيجيّة الأردنيّة في التّعامل مع أزمة اللاّجئين السّوريّين (2011–2023): تحليل للأبعاد الأمنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة**، مجلّة **العلوم السّياسيّة والقانون**، المركز الدّيمقراطيّ العربيّ، المجلد الحادي عشر، العدد 43، آذار 2025، برلين، ص 132 – 147.

(4) Sarah A. Tobin: **Vernacular politics, sectarianism, and national identity among Syrian refugees in Jordan**, p 3 of 13, published at 23 July 2018, retrieved on 11/10/2025 from:! Religions | An Open Access Journal from MDPI

«وجهات النّظر الطّائفيّة التي يحملها اللّاجئون السّوريّون معهم تدفع الأردنيّين إلى تعزيز السّرديّة القوميّة للقول إنّ الأردن خالٍ من الانقسامات الطّائفيّة»[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ وجهة النّظر الطّائفية التي يحملها السّوريّون معهم تتعلّق بطبيعة النّظام السّياسيّ السّابق، فينسحب تركيزهم على البُعد الطّائفيّ؛ إذ إنّ أقليّة علويّة كانت حاكمة لأكثريّة سنّيّة. وإذا أخذنا بالحسبان التّجانس المذهبيّ بين غالبيّة الأردنيّين وغالبيّة اللّاجئين السّوريّين، فضلًا عن التّوافق السّياسيّ في عدد من الملفّات الإقليميّة، مثل رفض التّدخّل الإيرانيّ والجماعات والأحزاب الشّيعيّة في الحرب السّوريّة، وشبه الإجماع الشّعبيّ الأردنيّ على رفض سياسات النّظام السّوريّ السّابق، نستظهر أنّ الأردن غير معرّض للمخاطر الدّيموغرافيّة الطّائفيّة التي يخشاها اللّبنانيّون في هذا الإطار، إذ تختلف البنية التّاريخيّة السّياسيّة للنّظام في كلا البلدين، ويتباين شكل الحكم فيهما، فالنّظام السّياسيّ الأردنيّ لا يعكس المحاصصة الطّائفيّة التي يعكسها النّظام اللّبنانيّ.

يشير استطلاعٌ أجرته المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين في الأردن إلى أنّ أكثر من (**96%**) من المشاركين عبّر عن مستوى تعاطف مماثل لاستطلاعات سابقة تجاه اللّاجئين. وقد أيّد (**78%**) من الأردنيّين استمرار إدماج اللّاجئين في المجتمع المحلّيّ والأنظمة الوطنيّة، مثل التّعليم والرّعاية الصّحيّة، كما اتّفق (**89%**) منهم على وجود حالٍ من التّعايش بين اللّاجئين والمجتمعات المضيفة[2].

وعلى الرّغم من البُعد الإنسانيّ لملف اللّجوء، لا يُستبعد تأثير التّقارب في الهويّة الطّائفيّة وفي المواقف السّياسيّة على تحديد مواقف المستطلعين، الأمر الذي يوضح نسبة التّأييد المرتفعة لمشاريع الإدماج المحلّيّ ولو المؤقّتة؛ إذ لا يتخوّف الأردنيّون

(1) Sarah A. Tobin: op. cit.

(2) No name: **Over the years, Jordanians maintain steadfast solidarity with refugees- UNHCR study**, published at 16 august2023, retrieved on 10/11/2025 from: *https://www.unhcr.org/jo/news/over-years-j*

من الخلل الدّيموغرافيّ الطّائفيّ الذي قد ينتج عن مثل هذه المشاريع، في ما تخلق مشاريع الإدماج مخاوف طائفيّة في المجتمع اللّبنانيّ.

أضف إلى ذلك، لا يمكن الرّكون إلى معطى التّجانس المذهبيّ، ونفي إمكان توظيف ملف اللّجوء السّوريّ في الأردن عبر الاختلافات الفكريّة القائمة في إطار المذهب الواحد، لا سيّما مع الحدود المشتركة بين البلدين والتّقارب العشائريّ بين بعض المحافظات، والتي قد تقوّي العلاقة المصلحيّة بين اللّاجئين السّوريّين والأردنيّين، خصوصًا من ينتمي منهم إلى الفكر السّلفيّ الجهاديّ، وهذا الأمر يقلق طبعًا النّظام الأردنيّ، وقد يقود إلى انقسام مجتمعيّ بين ما يسمّى بالتّيّارات المعتدلة والتّيّارات المتشدّدة، ولن نسهب في هذه الإشكاليّة كونها تتطلّبُ دراسةً منفصلة.

## ب. البُعد الدّيموغرافيّ - الطّائفيّ لأزمة اللّاجئين في لبنان

ذُكِرَ في مجلة الأمن العام اللّبنانيّ، نقلًا عن اللّواء «الياس البيسري» المكلّف بتنظيم ملف النّزوح السّوريّ، وفقًا للقوانين اللّبنانيّة المرعيّة الإجراء، أن «العدد التّقريبيّ للنّازحين السّوريّين في لبنان يبلغ مليونين و100 ألف؛ أي ما يعادل **(43%)** من عدد المقيمين في البلاد»[1]، وهذه النّسبة المرتفعة لا بدّ وأن تحمل السّلطات الرّسميّة في أي دولة أخرى على العمل لضبطها، والسّعي لإيجاد الحلول المناسبة لها، فكيف ببلد مثل لبنان، وهو يعاني أساسًا هشاشة نظامه السّياسيّ والاجتماعيّ، ويواجه ضغوطًا اقتصاديّة هائلة وخلافات سياسيّة بين مختلف أحزابه وتكتّلاته!

كذلك ورد في التّقرير، بحسب إحصاءات مديريّة السّجون في وزارة العدل «أنّ عدد السّوريّين في السّجون اللّبنانيّة حتى 31 كانون الأول 2023، بلغ **(1769)** من

(1) لا اسم: **تقرير عن ملف النّازحين السّوريّين في لبنان**، مجلة **الأمن العام**، العدد 128، نُشِر في 7/ 5/ 2024، شوهد في 15/ 2/ 2025، على الرابط:
*https://www.general-security.gov.lb/ar/magazines/magazine/142* .

أصل (**6153**)؛ أي ما نسبته (**28%**)»[1]، وهذا عبء إضافيّ على الدّولة اللّبنانيّة من النّاحية الاقتصاديّة والأمنيّة، لذلك لا بدّ أن تفرض هذه المقاربة السّكّانيّة إشكاليّتها في أيّ دولة، ومع ذلك، فإنّ هناك عوامل خاصّة بلبنان تمايزه عن المجتمعات والدّول المضيفة وتزيد من تأثير أزمة اللّاجئين وتجعلها أكثر تعقيدًا.

هذا وقد عبّرت عن هذه المعضلة ممثّلة المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين في لبنان «إيفو فريسن» في حوار ورد في مجلّة «**الأمن العام**» اللّبنانيّة بالقول: «إنّ لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي يستضيف أكبر عدد من اللّاجئين مقارنة بعدد سكّانه»[2].

في هذا الصّدد، يبرز رأي الأستاذ في الجامعة اللّبنانيّة «علي فاعور» حول ما أسماه الخطر الوجوديّ لأزمة اللّجوء؛ إذ يشير في مؤلّفات ومقالات علميّة مختلفة إلى ضرورة التّنبّه إلى خطورة أزمة اللّجوء على الكيان اللّبنانيّ، وفي كتابه «**الانفجار السّكّاني، هل تبقى سورية وهل ينجو لبنان**»، وعملًا بلغة الأرقام، يقارن فاعور بين لبنان وغيره من الدّول المضيفة فيقول: «إنّ كثافة اللّاجئين السّوريّين وحدهم تبلغ نحو (**35%**) من عدد سكان لبنان، مقابل (**8%**) في الأردن و(**1.5%**) في تركيا و (**0.6%**) في العراق، أمّا بالنسبة إلى مساحة الأرض فيرتفع عدد اللّاجئين السّوريّين إلى (**143/ كم2**) في لبنان، و(**7.6/كم2**) في الأردن، و(**1.5/كم2**) في تركيا»[3]، مع التّنبّه إلى أنّ هذه الإحصاءات قد تتبدّل وتتغيّر تبعًا لارتفاع أو انخفاض نسب اللّجوء، وبتتبّع الإحصاءات والأرقام المنشورة على مدى سنوات الحرب السّوريّة وتدفق اللّاجئين؛ تبدو هذه الأعداد آخذة في التّصاعد؛ فعلى سبيل المثال، بلغ عدد اللّاجئين المسجّلين

(1) المصدر نفسه.

(2) إيفو فرايسن: مقابلة مع مجلة **الأمن العام**، العدد 128، نُشِر في 7/ 5/ 2024، شوهد في 11/ 1/ 2025، على الرابط:

*https://www.general-security.gov.lb/ar/magazines*

(3) علي فاعور: لا.ت، مقتطفات المدوّنة على الرّابط: */https://alifaour.blogspot.com*

لدى مفوّضية الأمم المتّحدة في نهاية كانون الأول (2013)، (**835805**) لاجئ بعددٍ فاق عدد المسجّلين نهاية العام (2012) بستّ مرّات، وبحلول نهاية العام (2014) وصل العدد إلى (**1.1 مليون**) لاجئ سوري[1]، الأمر الذي يستبطن خطورة ديموغرافيّة واقعيّة.

لذلك، لا بدّ من دراسة العوامل الأساسيّة التي تضاعف أثر الأزمة في لبنان وتسمح لنا بفهم أعمق للإشكاليّة المطروحة.

## 1. الطّائفيّة السّياسيّة في لبنان

إنّ الخلفيّة الطّائفيّة والمذهبيّة للنّظام السّياسيّ اللّبنانيّ، والتي هي انعكاس طبيعيّ للبنية والتّركيبة الاجتماعيّة، والتّقدير الرّسميّ والشّعبيّ لخطر داهم على الهويّة والبنية السكّانية، لا سيّما في مجتمع يعاني أصلًا التّشرذم وعدم التّوافق على الهويّة الوطنيّة والقوميّة، وتتملّكه الهواجس الطّائفية بشأن الخلل الدّيموغرافيّ، تشكّل أحد أبرز أسباب خطورة الخلل الدّيموغرافيّ النّاتج عن النّزوح السّوريّ، فافتراض الغلبة الطّائفيّة والمذهبيّة لجهة معيّنة، والتي يمثّل النّازحون السّوريّون الفئة الكبرى منها، يعكس الخوف الدّاخليّ من هذا الاختلال السّكّانيّ، لا سيّما مع الشّاهد التّاريخيّ حول مسألة توطين الفلسطينيّين.

كما يمكن القول إنّ الخوف من الأقلّيّة والتّخويف بالأكثريّة لطالما رسما الحدود بين الطّوائف في لبنان، والتّجارة بالمخاوف في مجتمع أقليّات تجارة مربحة[2]. في هذا السّياق، يظهر إحصاء سكّانيّ للشّبكة «الدّوليّة للمعلومات» الغلبة السّكّانيّة

(1) لا اسم: **هل لهم من مأوى؟** بحث في مجال توفير مآوٍ مؤقتة للاّجئين السّوريّين في لبنان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشريّة ومعهد عصام فارس للسّياسات العامّة والشّؤون الدّوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، 2015، موقع **الجامعة الأميركية** الإلكتروني، ص 15، لا.ت، شوهد في 14/ 2/ 2024، على الرّابط:
*https://www.aub.edu.lb/ifi/Pages/default.aspx*.

(2) نصري الصّايغ: **الطّريق إلى لبنان العلمانيّ: مشقّة التّغيير**، مجلة **الآداب**، المجلّد 59، ص 48، نُشِر في 4/ 6/ 2011، شوهد في 11/ 1/ 2024، على الرّابط: *https://libraries.aub.edu.lb/blacklight/catalog/b17689223*

للمسلمين على حساب المسيحيّين والتّقارب العدديّ السّكّانيّ بين السّنّة الشّيعة[1]، وبملاحظة الانتماء الطّائفيّ لغالبيّة اللّاجئين السّوريّين، فإنّنا أمام احتمال تصادم أو صراع يمكن حدوثه في حال توافر عناصر ودوافع أخرى.

هذا ويفيدُ استطلاع للرّأي أجرته مؤسّسة «إنترناشونال أليرت» و«المركز اللّبنانيّ للدّراسات»، حول تصوّرات اللّبنانيّين للمخاطر الأمنيّة المرتبطة باللّجوء السّوريّ، أنّ «(70%) من المستجيبين شعروا بتهديدات محتملة مرتبطة بمشاركة بعض السّوريّين مباشرة بالعنف الطّائفيّ في مناطق إقامتهم؛ حيث بدا العنف المذهبيّ خطرًا جدّيًا بالنّسبة إلى الغالبية العظمى منهم. وقد بدت الطّائفة السّنّية أقل تخوّفًا من غيرها من الطّوائف كما هو الحال في الشّمال»[2].

تعكسُ نسب القلق المتفاوتة المرتبطة بالعنف المذهبيّ بين منطقة وأخرى الهواجس الطّائفيّة في المجتمع اللّبنانيّ، فتدنّي النّسبة في الشّمال يقابله ارتفاع في مناطق أخرى وذلك خوفًا من الاختلال العدديّ الطّائفيّ الذي قد يوظّف مستقبلًا مع مساعي دوليّة لتوطين اللّاجئين، وقلقًا من تهديدات أمنيّة محتملة، لا سيّما إذا استُغِلّ البُعد الطّائفيّ والمذهبيّ لتجييش فئة بمواجهة أخرى.

### 2. التّوظيف السّياسيّ للبُعد الطّائفيّ

إنّ ما ورد أعلاه لا يربط الأزمة الدّيموغرافيّة للّجوء في لبنان بخلفيّة واحدة، دينيّة أو ثقافيّة، إلّا أنّ واقع الأزمة السّوريّة وما خلّفته من انقسامات سياسيّة بأبعاد طائفيّة على

(1) لا اسم: **اللّبنانيّون وطوائفهم، الدّولية للمعلومات**، نُشِر في 1/ 4/ 2013، شوهد في 11/ 1/ 2025، على الرّابط:
*https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_2772*

(2) لا اسم: **استطلاع للرّأي، تصوّرات المواطنين اللّبنانيّين للمخاطر الأمنيّة المتّصلة بوجود اللاّجئين السّوريّين في لبنان**، مؤسّسة **إنترناشيونال اليرت والمركز اللّبنانيّ للدّراسات**، ورقة مرجعيّة، نُشِر في شهر شباط 2015، شوهد في 11/ 1/ 2024، على الرّابط:
*https://www.international-alert.org/app/uploads/2021/08/Lebanon-SSR-Syrian-Refugees-EN-2015.pdf?utm_source=chatgpt.com*

المستوى الإقليميّ هو عنصر رئيس من عناصر توصيف الأزمة؛ لذلك، من الضّرورة العلميّة البحث في هذا البُعد الذي يشكّل جزءًا أساسيًّا من هويّة المنطقة؛ حيث يتداخل الشّأن السّياسيّ بالدّينيّ والثّقافيّ؛ الأمر الذي بدا واضحًا في مسار الأزمة السّوريّة، سواء أكان داخل سوريا أم خارجها، فالحرب السّوريّة كانت مظهرًا واضحًا من مظاهر هذه الخلفيّة، مع تأكيد العوامل المختلفة الأخرى السّياسيّة والاقتصاديّة وغيرها.

إنّ الانقسام، أيضًا، في المواقف وتدخّل أطراف دوليّة وإقليميّة كثيرة في الأزمة السّوريّة ومنها فئات لبنانيّة، وتبادل الاتّهامات حول المسؤوليّات وإلقاء اللّوم المتبادل، وتحويل هذه الخصومة والتّباين في المواقف إلى استثمار سياسيّ لدى البعض قد يؤدّي إلى استغلال أزمة اللّاجئين لتأجيج صراعات داخليّة، ويقوى هذا الاحتمال مع توفّر الأرضيّة المناسبة والأدوات الجاهزة في لبنان. فالبلد متاحٌ بما لا يستدعي الشّكّ أو العجب للتّدخّلات الخارجيّة ومنجذب للمحاور الإقليميّة، وهذا وضع طبيعيّ في الدّول الطّرفيّة على مستوى العلاقات الدّوليّة، ولا تسلم منه حتّى الدّول الكبرى، وعرضةٌ بالنّتيجة لتخريبات أمنيّة إذا ما استدعت مصالح المتدخّلين وبعض الأطراف الدّاخليّة الإفادة من ملف اللّجوء، وترتفع نسبة الخطورة بلحاظ تغلغل اللّاجئين في القرى والبلدات والأحياء السّكنيّة.

إنّ ما سبق ليس تنميطًا لمجتمع اللّاجئين أو اتّهامًا لهم بالمطلق أنّهم أدوات تخريب؛ لكن في الوقت نفسه لا يمكن التّغافل عن إمكان وجود أفراد وجماعات إرهابيّة وسط النّازحين وبأعداد ملحوظة، وقد شهد لبنان أحداثًا عديدة، مثل الحرب ضدّ «داعش» في عمليّة «فجر الجرود» والتّعاون الأمنيّ اللّبنانيّ السّوريّ بعد انتهاء العمليّة الذي كشف وجود نحو **(150)** إرهابيًا لبنانيًّا كانوا لا يزالون في إدلب[1]. يكشف ذلك طبيعة الاصطفاف السّياسيّ الطّائفيّ الذي يوحّدُ بين بلدين وهويّتين مختلفتين، وهو ما نشهده في الدّعوات الجهاديّة التي لا تفرّق بين الهويّات القوميّة،

(1) فراس الشّوفي: **مرجع أمنيّ: 150 لبنانيًّا قيد المتابعة في إدلب**، جريدة **الأخبار**، نُشِر في 23/ 5/ 2018.

أو التّحالف السّياسيّ الذي يجمع أطرافًا بهويّات متعدّدة؛ لذلك، على الرّغم من آثار اللّجوء الشّاملة لمختلف المناطق والطّوائف اللّبنانيّة، فإنّ تعاضدًا قد ينشأ بين اللّاجئ السوري والمواطن اللّبنانيّ المنتميان للطّائفة والخطّ السّياسيّ ذاته؛ ما قد يؤدّي إلى اصطفاف سياسيّ مذهبيّ لا يُستبعدُ أن تستغلّه أطراف إقليميّة أو دوليّة إذا ما اقتضت مصالحها ذلك. وهكذا احتمالات ليست مستبعدة كون الحرب في سوريا أبرز شاهد على التّلازم السّياسيّ الطّائفيّ العابر للقوميّات، والذي جمع مقاتلين من مختلف الجنسيّات لدى الأطراف الفاعلة كافّة.

### 3. المشتركات والاختلافات الثّقافيّة

قد يبدو الكلام عن المجتمع المضيف ومجتمع اللّاجئين والخطورة التي يمكن أن يشكّلها اللّاجئون على الديموغرافية اللّبنانيّة، وكأنّه تنكّر للمشتركات القوميّة والثّقافيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة بين بلدين وشعبين متجاورين؛ إلّا أنّ القراءة الواقعيّة للحاضر والنّظرة الموضوعيّة للمسارات السّياسيّة تفيدُ وجودَ خلافات من جهة واختلافات من جهة أخرى حول العلاقة بين البلدين، كما أنّ المسار التّاريخيّ للبنان وسوريا، منذ نشوء دولة لبنان الكبير واستقلال كلا البلدين لاحقًا، شهد اختلافًا في أشكال الحكومات والنّظام السّياسيّ الحاكم؛ إذ غلب طابع خاصّ على النّظام اللّبنانيّ بطوائفه ومذاهبه، وجرى تكريس الطّائفيّة السّياسيّة منذ عهد الاستقلال، لا بل منذ ما قبله، والمحافظة على الحدود الخاصّة بكلّ طائفة؛ فالاستقلال الذّاتيّ للطّوائف له جذوره التّاريخيّة، وقد أصبح من التّقاليد الثّابتة في تاريخ لبنان السّياسيّ والاجتماعيّ، وهو من الثّوابت التي قام عليها النّظام[1]، ذلك كلّه أدّى إلى اختلاف تجارب الحكم في البلدين واختلاف الثّقافة السّياسيّة بين الشّعبين.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ الخلاف قائمٌ أصلًا في لبنان حول الهويّة النّهائيّة والإطار القوميّ الذي يفترض أن ينتمي إليه اللّبنانيّون، واللّبنانيّون أنفسهم يواجهون بعضهم البعض

(1) علي عبد فتوني: **تاريخ لبنان الطّائفي**، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2013، ص 112 ـ 113.

باتّهامات التّبعيّة لمحاور خارجيّة، والتّنكّر لهويّتهم الوطنيّة والولاء الخارجيّ كلٌّ بحسب رؤيته، فضلًا عن الاختلاف في وجهات النّظر تجاه الأزمة السّوريّة وملف اللّاجئين، بين من يرفع شعار الحياد تجاه أيّ صراع خارجيّ انطلاقًا من مبدئه حول عزل لبنان عن المحاور والانكفاء نحو الهويّة الوطنيّة اللّبنانيّة وعدم الاعتقاد بالمصير المشترك، وبين من يرفض التّنكّر للمصالح المشتركة والقوميّات الجامعة، انطلاقًا من الاستحالة المنطقيّة والواقعيّة لأيّ عزلة، فلبنان يقع على خطّ صدع الأزمات الإقليميّة وفي منطقة تحفل بالصّراعات ويُعدّ أحد الفاعلين فيها. والحال أنّ الأطراف كلّها بخلافاتها واختلافاتها وقعت حكمًا تحت تأثير الأزمة السّوريّة بصرف النّظر عن السّياسات التّدخليّة للأطراف اللّبنانيّة فيها وأشكال هذه التّدخلات ومسوّغاتها، فالنّتيجة المنطقيّة والطّبيعيّة تأثّرُ الدّول لا سيّما المتجاورة منها بأيّ صراع قد يجري على أراضي الواحدة منها، سواء تدخّلت إحداها أم لم تتدخّل؛ لذلك، إنّ أزمة اللّاجئين تشكّلُ تهديدًا حقيقيًّا على النّظام السّياسيّ- الاجتماعيّ اللّبنانيّ.

### 4. أثر الأزمة على الوضع الاقتصاديّ والأمنيّ

ينتشر السّوريّون الذين يشكّلون نسبة **(43%)** من عدد المقيمين في لبنان على مساحة **(10452)** كيلومترًا مربّعًا، مكوّنين كثافة سكّانيّة كبيرة ومشكّلين ضغطًا هائلًا على البنى التّحتيّة. وربطًا بهذا الموضوع، يمكن مراجعة الموقع الالكترونيّ لوزارة الشّؤون الاجتماعيّة اللّبنانيّة؛ إذ تنشر خريطة تظهر التّداخل بين اللّبنانيّين واللّاجئين السّوريّين والفلسطينيّين من الفئات المحرومة في **(332)** بلدة في لبنان، وجرت دراسة درجة حرمان الأُسر عبر خمسة أبعاد تشمل التّعليم والصّحّة والغذاء والسّكن والدّخل، كما تبيّن الخريطة أنّ محافظات الشّمال والبقاع حازت النّسب الأعلى من تجمّعات اللّاجئين تليها الجنوب، وتقلّ نوعًا ما هذه الكثافة في مناطق جبل لبنان، وتبعًا للمؤشّرات تستضيف هذه البلدات **(87%)** من اللّاجئين المحرومين و**(74%)** من اللّبنانيّين المحرومين[1].

(1) لا اسم: **322 بلدة في لبنان تستضيف أكبر عدد من النّازحين السّوريّين واللاّجئين الفلسطينيّين واللّبنانيّين**

في هذا الإطار، أظهرت دراسة حول تأثير اللّاجئين على المجتمعات المضيفة نُشرت على الموقع الرّسميّ لمنظّمة البنك الدّوليّ أنّ «على المدى القصير تشهد المناطق المأهولة التي يسكنها اللّاجئون فجأة، مثل مخيّمات اللّاجئين، نموًّا في إجمالي النّاتج المحلّيّ لأنّ اللّاجئين يتلقّون المعونات ويستهلكون السّلع والخدمات في مكان لم يكن له دخل أو استهلاك قبل ذلك، وعلى المدى المتوسّط يمكن أن يؤدّي التحاق اللّاجئين بسوق العمل إلى خفض تكاليف العمالة بالنّسبة إلى أصحاب العمل، لاسيّما إذا كان هؤلاء اللّاجئون يعملون في الاقتصاد غير الرّسميّ. وينبغي أن نتوقّع، أيضًا، أن تصاحب هذه الآثار الإيجابيّة عوامل خارجيّة سلبيّة وآثار توزيعيّة ستؤثّر سلبًا على الفئات الأكثر ضعفًا بين السّكان المضيفين. وعلى المدى القصير، قد تشهد المناطق التي أصبحت فجأة موطنًا للّاجئين ضغوطًا على مواردها وتدهورًا بيئيًا، وهو ما قد يعرقل مسيرة التّنمية المحلّيّة في هذه المناطق. وفي المناطق الحضريّة، قد يؤدّي تدفّق اللّاجئين إلى نقص إمدادات المياه والكهرباء... ويمكن أن تؤدّي هذه العوامل إلى البطالة، وارتفاع كبير في معدّلات التّضخّم، وخلق التّوترات، وزيادة التّباينات الاجتماعيّة والاقتصاديّة»[1].

بناءً على ما تقدّم، يمكن استنتاج الآثار السّلبيّة الطّبيعيّة نسبةً إلى عوامل الضّغط المتوفّرة في أزمة اللّجوء، فالتّداخل بين اللّاجئين والمواطنين سيؤدّي حتمًا إلى التّنافس على الموارد وفرص العمل والضّغط على البنى التّحتيّة الضّعيفة أصلًا في العديد من المناطق اللّبنانيّة، وقد يزداد الأمر سوءًا في المناطق المحرومة والمهملة أصلًا من السّلطات الرّسميّة اللّبنانيّة، وبالنّتيجة فإنّ الحرمان وسوء الأوضاع الاقتصاديّة وإلقاء

---

**المحرومين**، موقع **وزارة الشّؤون الاجتماعيّة** الإلكتروني، لبنان، لا.ت، شوهد في 17/ 12/ 2024، على الرّابط: *https://www.socialaffairs.gov.lb/refugees/*

(1) باولو فيرمي: **تأثير اللاّجئين على المجتمعات المضيفة بين النّظريّة والشّواهد والأدلّة، مدوّنات البنك الدّوليّ**، نُشِر في 3/ 8/ 2023، شوهد في 14/ 2/ 2024، على الرّابط:
*https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tathyr-allajyyn-ly-almjtmat-almdyft-byn-alnzryt-walshwahd-waladlt*

تبعات جزء من الأزمة الاقتصاديّة على استنزاف اللّاجئين لموارد الدّولة، قد يؤدّي إلى تصادمات بين المجتمع المضيف واللّاجئين. وعند متابعة الأحداث والأخبار اليوميّة يجد المتابع شواهد كثيرة ودلائل متعدّدة على التّوجّه الشّعبيّ اللّبنانيّ العام المُطالب بضبط أعداد اللّاجئين وصولًا إلى المطالبة بخروج الجماعات اللّاجئة في العديد من القرى والبلدات اللّبنانيّة.

في المقابل، وأمام بعض حوادث الكراهية والضّغط على اللّاجئين السّوريّين والمعاملة السّيئة من جهة بعض اللّبنانيّين، والتي لا يمكن إنكارها أو التّغافل عنها، قد نشهد حالات عصيان وتمرّد اجتماعيّ وسط اللّاجئين، لا سيّما وأنّهم باتوا يشكّلون قوّة عدديّة يُعتدّ بها، لا سيّما إذا أخذنا بالحسبان بعض القيود التي تُفرض عليهم، والتي وجدتها منظّمة العفو الدّوليّة «أنّها ترسي جوًّا من العداء وتعمّق التّوتّر بين المناطق المضيفة واللّاجئين، مثل الإجراءات التّمييزيّة التي تفرضها بعض البلديّات ضدّ اللّاجئين، مثل حظر التّجوال للحدّ من تنقّلهم[1]، كما أنّ حالات الانتقام أو إلقاء تبعات الجرائم التي ترتكبها عناصر فرديّة على عموم اللّاجئين، قد تولّد بدورها ردود فعل جماعيّة وتهديدات أمنيّة من جانب المجتمعات اللّاجئة على المجتمع اللّبنانيّ.

لا نستطيع إطلاق أحكام تقويميّة مطلقة في هذا الصّدد؛ لأنّ الأزمة متشابكة بأبعادها السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة ومتداخلة بعناصرها وأطرافها حدّ صعوبة الفصل المنطقيّ بينها، فمن جهة تبدو الأسباب الموجبة لبعض السّياسات منطقيّة لدفع الضّرر الأخطر بين مجموعة أضرار مشخّصة؛ لكنّها لا تمنع التّبعات السّلبيّة من جانب آخر؛ فقد تمارَس سياسات غير إنسانيّة بدوافع عنصريّة؛ خاصّة حين يحكمها العقل الجمعيّ الشّعبيّ فتقع ضحيّتها الأطراف كافّة، وغالبًا لا تخضع الجماهير الغاضبة أو

(1) لا اسم: **تقرير صادر عن منظّمة العفو الدّوليّة، لبنان: أوقفوا ترحيل اللاّجئين السّوريّين بموجب إجراءات موجزة،** نُشِر في 11/ 5/ 2023، شوهد في 15/ 8/ 2024، على الرّابط:
*https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/05/lebanon-halt-summary-deportations-of-syrian-refugees/*

المنفعلة للضّوابط العقليّة أو للمعايير الأخلاقيّة كما وصفها «GUSTAVE LE BON»؛ بل تتحرّك بلا وعي وبفعل المحفّزات الخارجيّة، ويصعب التّحكم فيها، فهي أسيرة الدّوافع والانفعال، ولا تتنبّه للمخاطر والمساوئ الكامنة في تحرّكاتها وأفعالها[1]. ورأي «LE BON» يبدو منطقيًّا، لا سيّما إذا تضافرت دوافع الغضب والانفعال وتداخلت، وهو ما ينطبق على حال الدّراسة؛ إذ قد تتفاعل العوامل الطّائفيّة والمذهبيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة لتولّد انفجارًا أو صراعًا داخليًّا.

إنّ كلّ ما سبق يستدعي حلولًا جذريّة للأزمة، نظرًا إلى مفاعيلها الخطيرة على الكيان السّياسيّ- الاجتماعيّ في لبنان، وهو ما سنتطرّق له في النّقطة الثّانية.

## ثانيًا. أزمة اللّاجئين بين ضرورة الحلّ وعوائقه

إنّ واقع أزمة اللّجوء يكشف الصّعوبة الكبرى في إيجاد الحلول الملائمة، والحال أنّها أزمة متشابكة، مثل تشابك مصالح أطرافها، ما يعني تداخل مجموعة من العوامل الخارجيّة والدّاخليّة المؤثّرة في حلولها. كما أنّ دراسة أبعاد الأزمة ومخاطرها تتطلّب التّنبّه إلى العوامل الخارجيّة وللفواعل المتعدّدين المؤثّرين في مسارها وتطوّرها، كذلك لا يمكن دراسة الحلول والعوائق دون فهم دور مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة، والتي بتعدّدها تشكّل بنفسها عائقًا من عوائق الحلول.

إذا ما انطلقنا من خلاصة النّقطة الأولى من أنّ لبنان لا يتحمّل عبء الخلل الدّيموغرافيّ النّاتج عن اللّجوء السّوريّ، وأنّ سمة نظامه ومجتمعه تقتضي حلولًا جدّيّة وعاجلة لهذه الأزمة، نستنتج أنّ الحلول الماديّة والمساعدات الاقتصاديّة غير كافية لتجنيب لبنان النّتائج الكارثيّة المتوقّعة، هذا مع عدم إمكان الاعتماد الدّائم على المساعدات، كونها مرتبطة بمبادرات الدّول والجهات المانحة التي قد تقلّص تقديماتها بحسب مصالحها وقدراتها.

(1) GUSTAVE LE BON : **Psychologie des foules**, ancienne librairie germer bailliere, PARIS, 1895, p 35 - 36.

إضافة إلى ذلك، قدّمت المفوضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين، ومن خلال الميثاق العالميّ بشأن اللّاجئين الذي أقرّته الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، في 17 ديسمبر 2018، ما سُمّيَ بالحلول الدّائمة التّقليديّة الثّلاثة، وهي العودة الطّوعيّة إلى الوطن، وإعادة التّوطين، والإدماج المحلّيّ[1]، وطرح الميثاق أهدافًا رئيسة أربعة هي: تخفيف الضّغوط على البلدان المضيفة، تعزيز قدرة الاعتماد على الذّات لدى اللّاجئين، توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثّالثة، دعم الظّروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة.

فهل تناسب الحلول المقترحة الوضع اللّبنانيّ، وهل يمكن تطبيقها، أم إنّ هناك عوائق تحول دونها؟ هذا ما سندرسه تاليًا:

## أ. إعادة التّوطين عبر الوصول إلى البلدان الثّالثة

يمثّل مقترح إعادة التّوطين في دول غير بلدان اللّجوء الأولى أحد الحلول المناسبة للبنان وللّاجئين السّوريّين على حدّ سواء، وهذا المقترح جرت الإشارة له من جهة المفوّض السّامي للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين «فيليبو غراندي» مطالبًا «الدّول التي تملك الأدوات أن تصعد من جهودها وتقدّم التزامات لإعادة التّوطين المستدامة والمستمرّة لسنوات من أجل توفير الأمان والحماية للمحتاجين والمشاركة في مسؤوليّة المجتمع الدّوليّ تجاه اللّاجئين... وأنّ اللّاجئين السّوريّين يظلّون الأكثر احتياجًا لإعادة التّوطين»[2]، وتقع دول الاتّحاد الأوروبيّ على رأس قائمة الدّول المقصودة بطلبات اللّجوء والهجرة غير الشّرعيّة، وذلك لأسباب عديدة أبرزها هو

(1) لا اسم: **كتيّب الميثاق العالمي بشأن اللاّجئين**، موقع **المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين** الإلكتروني، لا.ت، شوهد في 24/ 6/ 2024، على الرّابط:
*https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-weare/global-compact-refugees*

(2) فيليبو غراندي: **المهاجرون واللاّجئون**، موقع **المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين** الإلكتروني، نُشِر في 26/ 6/ 2023، شوهد في 5/ 2/ 2025، على الرّابط:
*https://news.un.org/ar/story/2023/06/1121462*

الموقع الجغرافيّ القريب من بلدان الهجرة، سواء بلدان المصدر أم العبور، مثل دول المتوسّط السّاحليّة الآسيويّة والأفريقيّة، فعلى مدى سنوات الأزمة السّوريّة، بقي هذا الملف أحد الملفّات الأساسيّة التي شغلت الدّول الأوروبيّة بسبب موجات اللّاجئين المتدفّقة نحو أوروبا، وقد «شكّل وصول ما يزيد عن المليون لاجئ غير شرعيّ نصفهم من السّوريّين في العام 2015 هزّة عميقة للاتّحاد الأوروبيّ»[1]، وأدّى ذلك إلى جولة من المحادثات والنّقاشات بين ممثلي الدّول الأوروبيّة التي تعاني أصلًا ضغط طلبات اللّجوء والهجرة غير الشّرعيّة، والخلافات بين الدّول السّبعة والعشرين حول استقبال اللّاجئين وتوزيعهم، وتوصّل مجلس الاتّحاد الأوروبيّ، في 14 أيار 2024، إلى إتمام اتّفاق حول الهجرة واللّجوء وصفه المجلس بأنّه «إصلاح تاريخيّ لنظام الهجرة واللّجوء في أوروبا، وتسهم قواعده في تطبيق إجراءات فعّالة وموحّدة وتوزيع الأعباء بشكل عادل بين الدّول الأعضاء»[2].

ربطًا بالحلول المفترضة لأزمة اللّاجئين في لبنان، يبدو أنّ إسهام الدّول الأوروبيّة لن يكون فعّالًا في إيجاد بدائل مرضية للوضع اللّبنانيّ، فالأوروبيّون في الأساس مشغولون بأزمة الهجرة واللّجوء، ويسعون إلى خفض أعداد اللّاجئين لديهم؛ بل يُستنتَج من مبادراتهم المختلفة سعيُهم لتوطين اللّاجئين في بلدان اللّجوء الأولى، ومنها لبنان بشكل أساسيّ، وذلك لاحتوائه أكبر عدد من اللّاجئين في العالم نسبةً إلى عدد سكانه إضافة إلى كونه إحدى منصّات انطلاق قوارب الهجرة غير الشّرعيّة نحو أوروبا.

تأتي مبادرة الاتّحاد الأوروبي بتقديم حزمة مساعدات بقيمة مليار دولار إلى لبنان لتدلّل على المساعي المؤقّتة وغير المجدية إلى حلّ أزمة اللّجوء في هذا البلد؛ بل يبدو

(1) MATTHIEU TARDI: **la politique d'immigration de l'union européenne en crise**, le 9 Février 2022, vue sur le lien 5/2/2025: *https://bit.ly/4e8Gyv4*

(2) No Nom: **Conseil de l'UE**, Communique de presse, vue sur le lien 12/2/2025: *www.consilium.europa.eu*

الهدف الرّئيس منها منع تدفّق اللّاجئين إلى أوروبا من دون الأخذ بالحسبان المخاطر الفعليّة المترتّبة على الدّاخل اللّبنانيّ، فحزمة المساعدات هذه، وكما صرّحت رئيسة المفوّضية الأوروبيّة «Ursula Von der Leyen» مقدمةٌ لدعم اقتصاد لبنان المتعثّر وقوّاته الأمنيّة، وأنّ الدّعم المقدّم للجيش اللّبنانيّ والأجهزة الأمنيّة الأخرى سيركّز على توفير التّدريب والمعدّات والبنى التّحتية لتحسين إدارة الحدود[1]؛ لذلك، تبدو المساعدات موجّهة في الأساس لخدمة المصلحة الأوروبيّة ودول الوصول الأولى للّاجئين نحو أوروبا، مثل قبرص واليونان وإيطاليا؛ حيث نلاحظ أنّ رئيسة المفوّضية قيدّت المساعدة المقدّمة للجيش والقوى الأمنيّة بضبط الحدود وإدارتها أساسًا، وهي تعمل بذلك على محاولة منع التّدفّقات نحو أوروبا وهذا لا يشكّل أيّ حلّ لأزمة اللّجوء في لبنان، كما أنّ هذه السّياسة الأوروبيّة ليست بجديدة، فقد عمدت إسبانيا إلى الحدّ من تدفّق اللّاجئين والعابرين إليها عبر سواحل المغرب إلى تقديم تمويلات ماليّة مهمّة لتعزيز قدرة السّلطات المغربيّة على ضبط الحدود[2]؛ ما يعني أنّ الدّول الأوروبيّة تعمد إلى إيجاد حلول ملائمة لها، وذلك عبر تقييد حركة المهاجرين من بلدان الانطلاق.

إضافة إلى ذلك، إنّ عنونة جزء من المساعدات بإطار اقتصاديّ لا يعني أنّها ستشكّل فارقًا على الأزمة الاقتصاديّة في لبنان والضّغط النّاتج عن أزمة اللّجوء؛ فالمساعدات ليست بالقدر الكافي الذي يخفّف العبء الاقتصاديّ للّجوء عن لبنان أو عن تأمين تكاليف الخدمات الصّحيّة والتّعليميّة وسائر متطلّبات المعيشة للّاجئين؛ الأمر الذي نبّه إليه المفوّض السّامي للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين «Filippo Grandi» في المؤتمر الثّامن الذي عُقد في بروكسل حول سوريا؛ إذ قال: «لا يجب أن تعتمد الدّول المانحة والأوروبيّة منها على صبر الدّول المضيفة، لا سيّما مع انخفاض الموارد،

(1) No Nom: **Reuters**, May 2,2024, vue sur le lien 10/2/2025: *https://reut.rs/4c4fXxI*

(2) No Nom: **Liga_politiques-migratoires_france_2020_**complet PDF, vue sur le lien 10/6/2025: *www.ifri.org*

والتي ستؤدّي إلى موجات هجرة نحو أوروبا على غرار العام 2015 ... وبإشارة إلى وضع لبنان المتأزّم صرّح «Grandi» أنّ «لبنان يعاني أزمة شبه وجوديّة فاقمت صعوبتَها المدّةُ الطّويلة والمستمرّة لوجود اللّاجئين»[1].

إذًا، إنّ الاتحاد الأوروبي والدّول الغربية الأخرى التي يسعى اللّاجئون إلى الهجرة إليها، وعلى الرّغم من حاجة بعضها إلى تعديل هرمها السّكّانيّ والإفادة من العمالة الشّابّة التي تشكّل نسبة كبيرة من اللّاجئين، تتخوّف من الأعداد الكبيرة التي يمكن أن تشكّل خللًا ديموغرافيًّا في أوروبا، فضلًا عن التّهديدات الإرهابيّة من جهة بعض المهاجرين وطالبي اللّجوء؛ الأمر الذي ظهرت شواهده في بعض الهجمات الإرهابيّة التي شهدتها بعض الـدّول الأوروبيّـة؛ ذلك كلّه أثـار جـدالات ونقاشات واسعة وصولًا إلى إقرار بعض الدّول سياسات رافضة أصلًا استقبال أيّ لاجئ غير شرعيّ؛ فالدّانمارك، على الرغم من تغيّر الأغلبية فيها في عدّة دورات انتخابيّة؛ بقيت محافظة على السّياسات ذاتها في ما يخصّ اللّاجئين على مدى عشرين عامًا وأدّى ذلك إلى انخفاض تدفّقات الهجرة لديها. والمنطلق الأساسيّ لهذه السّياسة هو حفاظها على ما تسمّيه التّجانس الوطنيّ السّياسيّ والثّقافيّ والأخلاقيّ[2]، وهذه المواقف شجّعت العديد من الأحزاب اليمينيّة والقوميّة في أوروبا إلى الحثّ على اتّباع سياسات مقيّدة لقبول اللّاجئين؛ لذلك، يبدو الرّهان على الدّعم الأوروبيّ والدّول الغربيّة ضعيفًا لناحية إعادة التّوطين، أو لناحية الدّعم الاقتصاديّ المستمرّ والمناسب.

لكنّ تساؤلًا يُطرَح هنا عن دور الدّول العربيّة، فمطالبة مفوّضية اللّاجئين الدّول التي تملك إمكانات وأدوات أن تبذل مزيدًا من الجهد لإعادة التّوطين، وانطلاقًا من

(1) Filippo Grandi: **la huitiem conference de Bruxelles sur la Syria**, vue sur le lien 15/2/2025: *https://www.unhcr.org/ar/news/speeches-and-statements/high-commissioner-s-statement-brussels-syria-conference?* .

(2) Dominique Reyniès : **Fondation pour l'innovation politique**, Janvier 2023, vue sur le lien 10/2/2025: *www.fondapol.org*

تقاسم الأعباء والمسؤوليّات، ألا يجب أن تمارس الدّول العربيّة دورًا فاعلًا في هذه القضيّة، حتّى مع عدم توقيع العديد منها على اتّفاقية اللّاجئين للعام 1951، فالمسؤوليّة العربيّة المشتركة أوجب وألزم تجاه اللّاجئين السّوريّين من المسؤوليّة الغربيّة، وإنْ بدا هذا التّساؤل بعيدًا من الواقع؛ حيث الانقسامات واختلاف السّياسات بين الدّول العربيّة، وصولًا إلى الفرق المؤسّساتيّ الشّاسع بين منظومة جامعة الدّول العربيّة غير الفاعلة والمنظومة الأوروبيّة، إلّا أنّ المسؤوليّة السّياسيّة المشتركة لا سيّما مع توفّر إمكانات ماديّة وقدرة نسبيّة لدى بعض الدّول على استقبال جزء من اللّاجئين، يُفترض أن تدفع الدّول إلى السّعي لإيجاد بدائل مؤقّتة لتخفيف الضّغط عن البلدان المضيفة، مثل لبنان والأردن، فهذه الدّول الأوروبيّة، بإقرارها اتّفاق الهجرة واللّجوء، تهدف إلى تخفيف ضغط المهاجرين عن دول الوصول الأولى، ودراسة الملفّات وتوزيع اللّاجئين المقبولين على دول الاتّحاد؛ كلٌّ بحسب طاقته الاستيعابيّة من جهة المساحة والقدرة الاقتصاديّة.

إذًا، هذه السّياسة لا تستدعي بالضّرورة التّوطين الدّائم للّاجئين، فالحلّ الأساسيّ والضّروريّ هو عودة اللّاجئين إلى بلدهم ومناطقهم وقراهم، إلّا أنّ واقع الأزمة السّوريّة حتّى بعد سقوط النّظام السّابق يعطي صورةً واضحة عن تعقيد هذا الحلّ، وبالنّتيجة يجب ألّا يبقى لبنان تحت ضغط هذه الأزمة مع ما بيّناه من صعوبة وحساسيّة وضعه الدّاخليّ، وإمكاناته الاقتصاديّة الضّعيفة وهشاشة نظامه السّياسيّ والاجتماعيّ.

## ب. الإدماج المحلّي

تحت هذا العنوان، يمكن إدراج هدفين من الأهداف الواردة في الميثاق العالميّ للّاجئين للعام 2018، فإدماج اللّاجئين محليًّا في بلدان اللّجوء طرحته المفوّضية السّامية لشؤون اللّاجئين يتضمّن هدفَين: تعزيز القدرة على الذّات لدى اللّاجئين، وتخفيف الضّغوط على البلدان المضيفة، وسنقوم بإسقاط هذه الحلول على الحال اللّبنانيّة لدراسة إمكان تطبيقها ونسبة نجاحها.

إذًا، يستند مقترح الحلّ المتمثّل بالإدماج المحلّي إلى تهيئة اللّاجئين السّوريّين للتّأقلم مع فكرة اللّجوء، كي تتطوّر هذه الفكرة لاحقًا إلى الاندماج مع الدّولة والمجتمع المضيفَين، عبر تعزيز قدراتهم المادّيّة وإمكاناتهم العمليّة، وهذا لا يجري من دون دعم الدّول المضيفة لتخفيف الضّغوط عنها، وذلك عبر المنح والتّقديمات الماليّة وغيرها من متطلّبات اللّجوء والحاجات الأساسيّة، على غرار السّكن والتّعليم والصّحّة وخدمات البنى التّحتيّة.

قبل الخوض في البُعد الاجتماعيّ اللّبنانيّ وتقبّل فكرة إدماج اللّاجئين، سنعمد إلى تبيين صعوبة الحلّ من ناحية قدرة الدّولة اللّبنانيّة على الاستيعاب المادّيّ للّاجئين قبل الاستيعاب المجتمعيّ، فقد بيّنت وزارة الشّؤون الاجتماعيّة في لبنان، وِفق خطّة الاستجابة لأزمة اللّجوء، الفرق بين المتطلّبات المادّيّة والمنح المقدّمة، وتستهدف هذه الخطّة اللّاجئين السّوريّين واللّبنانيّين المحرومين واللّاجئين الفلسطينيّين في لبنان والقادمين، أيضًا، من سوريا؛ لذلك، أظهرَ رسمٌ بيانيّ الفرقَ بين المتطلّبات والتّقديمات طوال سنوات الأزمة، منذ العام 2012 وصولًا إلى العام 2022؛ إذ تظهر الأرقام الخاصّة بالعام 2022 مثلًا، أنّ المتطلّبات الأساسيّة تبلغ كلفتها التّقديريّة نحو **(3.4)** مليار دولار في ما وصلت نسبة المنح المقدّمة **(35%)** فقط من المبالغ المطلوبة، وتتضّح هذه النّسب عبر الرّسم البيانيّ التّالي[1]:

(1) لا اسم: **خطّة لبنان للاستجابة للأزمة 2023**، موقع **وزارة الشّؤون الاجتماعيّة** الالكترونيّ، لا.ت، شوهد في 15/ 2/ 2025، على الرّابط: *https://www.socialaffairs.gov.lb/refugees*

**رسم بياني يوضح الفرق بين المتطلّبات الماديّة للّاجئين والمنح المقدّمة**

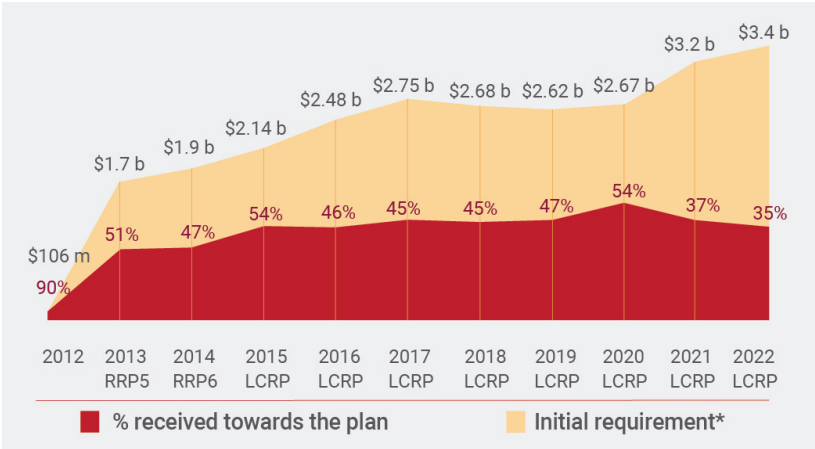


في المؤتمر الثّامن الذي عُقد في بروكسل حول سوريا، تعهّد مجتمع المانحين بتقديم مبلغ (7.5) مليار دولار، منها (2.12) تعهّد الاتّحاد الأوروبيّ بتقديمها في العامين 2024/ 2025، والمبلغ بمجمله سيتوزّع على دعم السّوريّين في داخل سوريا وفي خارجها ودعم الدّول المضيفة[1]، وبمراجعة الأرقام التي أوردتها وزارة الشّؤون الاجتماعيّة، والتّصريحات التي يدلي بها مسؤولو المؤسّسات الدّوليّة والمنظّمات الإنسانيّة من أنّ تقليص التّقديمات والمنح له آثار سلبيّة على مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، نستنتج عدم فعاليّة الاعتماد على هذا الحلّ، فهل سيكفي مبلغ (2.12) مليار التي تعهّد الاتّحاد الأوروبـيّ بتقديمه خلال العامين 2023 و 2024 على مجموع الدّول المضيفة واللاجئين لتخفيف ضغط اللّجوء؟ كيف ذلك وخطّة الاستجابة للأزمة للعام 2023 التي نشرتها وزارة الشّؤون الاجتماعيّة اللّبنانيّة، والموزّعة على قطاعات التّعليم والصّحّة وخدمات الماء والسّكن والأمن وسائر المتطلّبات، تبلغ كلفتها التّقديرية (3.595) مليار دولار[2]؟!

(1) No Name: **Supporting the future of Syria and the region** - Brussels eight conference, published at 15/5/2024, retrieved on 27/2/2025, from: *https://www.consilium.europa.eu/en*

(2) Ibid.

إضافة إلى ما ورد أعلاه، تركت الحرب الرّوسيّة ـ الأوكرانيّة ثقلًا ماديًّا وعبئًا على الاتّحاد الأوروبيّ مع استقبال اللّاجئين الأوكرانيّين، فضلًا عن تكاليف الدّعم والتّسليح؛ الأمر الذي يؤدّي إلى تقليص التّقديمات والإسهامات نحو دول اللّجوء الأولى، مثل لبنان، وبالنّتيجة مزيدًا من الضّغوطات والتّعثّرات الاقتصاديّة.

إذًا، لا يمكن توقّع حلّ الإدماج المحلّيّ في لبنان مع الأزمة الاقتصاديّة الحرجة التي يعانيها، والتي انعكست على الوضع المعيشي بمختلف أوجهه، فاللّبنانيّون أساسًا يعانون فساد المنظومة الحاكمة طوال سنوات، ويواجهون الأزمات الاقتصاديّة المتتالية، والتي تفاقمت في السّنوات الأخيرة مع الانهيار الماليّ وانعكاسه على المستوى المعيشيّ للأفراد. وبالعودة إلى إحصاءات وزارة الشّؤون الاجتماعيّة الواردة في خطّة مواجهة الأزمة للعام 2023، فقد تضاعف معدّل البطالة بين اللّبنانيّين من **(11.4%)** في العامين 2018/ 2019 إلى **(29.6%)** في العام 2022[1]. ومع هذه الأرقام والنّسب المذكورة، يمكن استنتاج فشل خطّة أو حلّ الإدماج المحلّيّ وتمكين اللّاجئين من الاعتماد على الذّات؛ إذ يحتاج هذا الحلّ إلى فرص عمل وإمكانات اقتصاديّة كبرى، ما يعني المنافسة مع المواطن اللّبنانيّ الذي يعاني أصلًا البطالة وآثار الأزمة الاقتصاديّة وارتفاع مستويات الفقر؛ لذلك، لن يستطيع اللاجئون السّوريّون بهذه الأعداد الكبيرة من تحقيق الاندماج مع المجتمع المضيف وإيجاد الفرص الاقتصاديّة التي تؤدّي إلى تثبيت وجودهم في الوقت الذي لا يستطيع المواطن اللّبنانيّ تحقيق فرصه، ويرى في الوقت نفسه أنّ اللّجوء أحد الأسباب الرّئيسة للأزمة الاقتصاديّة.

في المقابل، يطرح كثيرون فكرة المساهمة الماديّة التي يقدّمها اللّاجئون السّوريّون من خلال النّفقات الشّرائيّة والسّكنيّة، فضلًا عن إسهام العمّال السّوريّين في بعض القطاعات الاقتصاديّة، لا سيّما قطاع البناء والعمران، وهذا أمرٌ لا يُنكَر أو يغفل عنه؛ إلّا أنّ الإسهامات الاقتصاديّة هذه، وبمقارنتها مع تكاليف اللّجوء والأرقام والإحصائيّات

(1) Ibid.

المنشورة، لا تشكّل سوى نسبة بسيطة من حجم الإسهام مقابل الضّغط الاقتصاديّ.

كلّ ما ورد أعلاه، وعلى فرض تحقّق شروطه الاقتصاديّة، يبقى العائق الرّئيس أمامه هو عقدة الإشكاليّة المطروحة في البحث، فالمفارقة هنا أنّ الحلّ المقترح تحت عنوان الإدماج المحلّي هو أحد عوامل الخطورة الرّئيسة على الدّيموغرافيا اللّبنانيّة، لاسيّما لناحية التّوازن الطّائفيّ.

### ج. عودة اللّاجئين إلى سوريا

يشكّل هذا المقترح الحلّ الأنسب للبنان، وهو ما يطرحه مسؤولو الحكومة والنّوّاب، وتجمع حوله مختلف الأطراف، لا سيّما مع تفاقم ضغوطات اللّجوء في السّنوات الأخيرة، وازدياد الأعداد بشكل كبير، لكنّه في الوقت عينه أحد الحلول المستعصية رغم بداهتها، فالعوائق كثيرة من الأطراف المؤثّرة والفاعلة المتعدّدة، والتي تختلف رؤاها حول هذه النّقطة، إلى المصالح المتضادّة التي تجعل من مسألة عودة النّازحين ورقة مساومة وضغط، وكيفيّة الاتّفاق مع الحكومة السّوريّة حول عودة مواطنيها. كما تأتي رغبة اللّاجئ السّوريّ ذاته، مثل عائق أمام هذا الحلّ، نظرًا إلى عدم رغبة كثير منهم في العودة إلى بلدهم لأسباب عديدة.

لذلك، سنعمد تاليًا إلى دراسة مختلف هذه العوائق والأسباب التي تعيق تطبيق هذا المقترح.

#### 1. الضّغوط الدّوليّة

تمارس بعض الدّول والمنظّمات الدّوليّة الحكوميّة وغير الحكوميّة دورًا مهمًّا في إطار مقترح عودة اللّاجئين، وعبر مراجعة المواقف والتّصريحات المختلفة لبعض الحكومات والمنظّمات، يتبيّن لنا رفضها عودة اللّاجئين السّوريّين إلى بلادهم؛ لأنّ شروط السّلامة والأمان لا تزال غير متوفّرة، وعبّر عن ذلك منسّق السّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوروبيّ «Joseph Borrell» بالقول إنّ الاتّحاد الأوروبيّ متّفقٌ مع الأمم

المتّحدة أنّ شروط العودة الآمنة والطّوعيّة ليست قائمة[1]، كما رأت منظّمة العفو الدّوليّة «أنّ الإجراءات التي تقوم بها السّلطات اللّبنانيّة بحقّ اللّاجئين السّوريّين لحملهم على العودة هي إجراءات تعسفيّة، وطالبت بإيقاف هذه الحملات والتّرحيل القسريّ للّاجئين؛ لأنّهم قد يواجهون مخاطر موثّقة جيدًا»[2]. في المقابل دعا ثمانية وزراء داخليّة أوروبيّون مفوضيّة الاتّحاد الأوروبيّ لإعادة تقييم الوضع في سوريا للسّماح بالعودة الطّوعيّة للّاجئين السّوريّين إلى بلادهم[3]، وبالنّتيجة هناك آراء ترى أنّه من الممكن توفّر ظروف ملائمة لعودة اللّاجئين إلى بعض المناطق الآمنة في سوريا.

هذا الموقف الأوروبيّ يثير تساؤلات حول سياسة الاتّحاد الأوروبيّ من قضيّة اللّاجئين؛ إذ إنّ سعي أوروبا إلى تقييد موجات اللّجوء نحوها يجب أن يقترن بسياسات منطقيّة وواقعيّة تتيح الفرصة أمام مقترح العودة؛ ما يخفّف الضّغط عن الدّول المضيفة، مثل لبنان وعن الدّول الأوروبيّة نفسها، وتحويل الأموال اللّازمة لدعم اللّاجئين إلى الدّاخل السّوريّ عبر أطر معيّنة، يجري الاتّفاق حولها مع الجهات المعنيّة أو المؤسّسات الدّوليّة؛ فالإصرار على هذا الموقف يعني تعريض لبنان لخطر الصّدام الاجتماعيّ والأمنيّ، كذلك تعريض أوروبا نفسها للخطر. وفي مقال له في صحيفة «**l'Orient le Jour**» نبّه البروفيسور «أنطونيوس أبو كسم» من تداعيات هذه الأزمة في حال أصرّت الدول الأوروبية على مواقفها، ويقول: «إنّ الانفجار الأمنيّ

(1) John Irish and Andrew Gray: **With few signs of Syria solution, EU pledges more support to refugees**, published on 27/5/2024, retrieved on 10/12/2024, from: *https://reut.rs/3Xil3lFb*

(2) لا اسم: **تقرير صادر عن منظّمة العفو الدّوليّة، لبنان: أوقفوا ترحيل اللاّجئين السّوريّين بموجب إجراءات موجزة،** نُشِر في 11/ 5/ 2023، شوهد في 15/ 8/ 2024، على الرّابط: *https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/05/lebanon-halt-summary-deportations-of-syrian-refugees/*

(3) No Name: **Euro News**, published on 18, 5, 2024, retrieved on 12/2/2025, from: *https://bit.ly/4bO9YgH*

في لبنان سيولّد تداعيات خطيرة على المنطقة الأورومتوسطيّة، وأنّ أوروبا التي تعاني من الحرب في أوكرانيا لن تستطيع مجابهة صراع آخر على ضفّة المتوسّط، فالإرهاب قد يجتاح أوروبا جرّاء هجرة المتعصّبين والمتطرّفين»[1]، وفي هذا إشارة إلى إمكان انفلات الوضع الأمنيّ جرّاء ضغط اللّجوء، كما هو تنبيهٌ إلى وجود عناصر متطرّفة في مجتمع اللّاجئين.

استنادًا إلى ما ورد، إنّ طرح مفهوم العودة الطّوعيّة وربطها بعدم توفّر مناطق آمنة يقودنا إلى النّقطة التّالية المتعلّقة بتشخيص مفهوم المنطقة الآمنة وتبعيّتها السّياسيّة؛ أي الانتماءات الخاصّة باللّاجئين السّوريّين، والتي تؤثّر في رغبتهم في العودة أو عدمها.

## 2. وضع اللاجئ في لبنان

إنّ الدّعوة الرّسميّة والشّعبيّة اللّبنانيّة إلى عودة اللّاجئين إلى سوريا، بدعوى توفّر أماكن آمنة، لا يمكن دراستها في إطار واحد متكامل، فالدّراسة العقلانيّة تفترض التّصنيفات المعياريّة للّاجئين بين لاجئ سياسيّ وغير سياسيّ، لاجئ لقصد العمل، فضلًا عن اللاجئ بقصد الأمن والهروب من الحرب وتبعاتها، والأثر الوظيفيّ لهذه التّصنيفات هو تحليل جدوى الدّعوة لعودة اللّاجئين، وطرائق تطبيقها مع هذا التّنوّع في التّصنيف.

أضف إلى ذلك، أنه على الرّغم من شبه التّوافق اللّبنانيّ الرّسميّ والشّعبيّ على ضرورة إعادة اللّاجئين؛ فإنّ الاختلاف موجود والخلاف قائمٌ على التّوصيف والتّصنيف الخاصّ باللّاجئين، فالانقسام اللّبنانيّ حول الأزمة السّوريّة وأطرافها ينعكس على الانقسام في تصنيف اللّاجئ السّوريّ، وتقويم مستوى الخطر عليه في

(1) Antonios Abou Kasm: **L'Orient Le Jour**, le 6 décembre 2023, vue sur le lien 10/2/2024: *https://www.lorientlejour.com/article/1359823/la-crise-des-refugies-syriens-au-liban-quels-enjeux-pour-leurope-.html*

حال العودة، مع التّنبيه على صعوبة العمل على هذا التّصنيف الذي يحتاج إلى جهد ومتابعة أمنيّة وسياسيّة وتعاون رسميّ بين الجهات المعنيّة، فضلًا عن دور مفوّضية اللّاجئين في لبنان التي تمتلك بيانات اللّاجئين المسجّلين لديها. وما يزيد الأمر صعوبة؛ بل ربما يشكّل الصّعوبة الرّئيسة هو وجود عدد كبير من اللاجئين من دون إقامات شرعيّة أو تصريحات دخول.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ التّصنيف المقصود ليس مستنِدًا إلى آليّات أو قواعد قانونيّة، مثل التّصنيف القانونيّ للّاجئين، بموجب اتّفاقية الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين في العام 1951، ذلك أنّ لبنان ليس عضوًا فيها، ولا يترتّب عليه إلتزامات كتلك المترتّبة على الدّول الموقّعة، إلّا أنّه تصنيف وظيفيّ يتيح له أن يرسم السّياسات الملائمة، والتي لا تتجاوز قواعد حقوق الإنسان، كما أنّها في الوقت نفسه لا تتهاون في الأمن القوميّ اللّبنانيّ.

يبدو، إذًا، أنّ بعض المواقف وتقويمات الخطورة تنطلق من خلفيّات سياسيّة وإدانة أطراف دون أخرى، والحال أنّ الشواهد تدلّل على وجود الخروقات والتّهديدات الأمنيّة في مختلف المناطق وتحت الإدارات السّياسيّة المختلفة، مع التّأكيد أنّ بعض الآراء والشّهادات قد تحملُ تضخيمًا لحدث معيّن أو التّخفيف من آثاره، وذلك بحسب الميول السّياسيّة للأطراف المختلفة وتحيّزها في المواقف. مع ذلك، لا يمكن إغفال تلك الفئة من اللاجئين الهاربين من الحرب ونتائج الصّراع بحثًا عن مأوى آمن. في المقابل تحضر وبقوّة، فئة من اللاجئين مختلفي الانتماءات وصولًا إلى الجماعات التّكفيريّة التي تستوجب الحذر والعمل على حلّ أزمة اللّجوء.

يعني ذلك أنّ العامل الاقتصاديّ يبقى عائقًا أمام رغبة العودة، فقد خسر الاقتصاد السّوريّ كثيرًا من مقوّماته خلال سنوات الحرب الطّويلة، فخلّف الصّراع مُدنًا وبنًى تحتيّة مدمّرة، وخسر كثيرون من اللّاجئين بيوتهم ومصادر رزقهم، لذلك؛ يرفض معظمهم العودة إلى سوريا. وفي هذا السّياق عبّر أحد اللّاجئين عن ذلك بالقول:

«أخطّط لزيارة سفارات أكثر من دولة أجنبيّة لأستفسر عن الإجراءات اللّازمة لمغادرة لبنان، العودة إلى سوريا هي كابوس بالنّسبة لي، لذلك إمّا سأبقى في لبنان أو أغادر إلى أوروبا»[1]؛ لذلك، يبدو أنّ شرط العودة الطّوعيّة لحلّ أزمة اللّجوء في لبنان لن ينجح مع هذه العوامل، فعلى الرّغم من الظّروف الصّعبة التي يعيشها اللّاجئ السّوريّ في الخارج، تبقى ظروف الدّاخل غير مشجّعة لكثيرٍ منهم للعودة، حتّى مع ما يُشاع من بداية التّعافي الاقتصاديّ السّوريّ، فتقويم سلامة مناطق العودة وأمنها قد تخالطه غايات أخرى، أو قد يشكّل حجّة في بعض الأحيان لدى أعداد من اللّاجئين لضمان بقائهم في مناطق اللّجوء التي انتظموا فيها ضمن أعمال وأشغال، وأسّسوا هيكلًا اجتماعيًّا جديدًا.

إزاء ذلك، يمكن القول إنّ ربط الحكومات والمنظّمات الدّوليّة لهذا الحلّ بالرّغبة الطّوعيّة للّاجئين من جهة، وعدم رغبة كثير منهم بالعودة نظرًا إلى العوامل المذكورة، قد يؤدّي إلى سيناريو تصادميّ في الدّاخل اللّبنانيّ بين المجتمع المضيف ومجتمع اللّاجئين في حال رفض الغالبيّة العودة.

### 3. الموقف السّوريّ الرّسميّ

أُثيرت عدّة تساؤلات حول الموقف الرّسميّ السّوريّ من مسألة عودة اللّاجئين، سواء في مرحلة النّظام السّابق أم مع الحكومة الجديدة. واختلفت الآراء بين من يرى أنّ الدولة السّوريّة تسعى لجعل قضية اللّاجئين في الخارج ورقة ضغط ومساومة، وبين من يرى عدم رغبتها أصلًا باسترجاع مواطنيها اللّاجئين في الخارج لسببَين: الأول سوء الوضع الاقتصاديّ وتدهوره؛ ما يعني عدم قابليّتها لتحمّل هذا العبء والضّغط؛ فيتأجّل العمل الجادّ في هذا المجال حتّى وضوح الصّورة المستقبليّة وخطط إعادة إعمار سوريا، والسّبب الثّاني يرتبط بانتماءات اللّاجئين السّياسيّة والطائفيّة، وإمكان

(1) منار فليفل: **النّازحون السّوريّون في لبنان: ما وراء التّصنيف وتجانس التّجارب، دراسات حالة**، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأميركية في بيروت، لا.ت، شوهد في 12/ 2/ 2024، على الرّابط: *www.aub.edu.lb/asfari*

توظيف ذلك للضّغط على البلدان المضيفة ولا سيّما لبنان. ففي السّابق، لم يكن مستبعدًا رغبة النّظام بالتخلّص من القاعدة الشّعبيّة غير الموالية وغير المؤيّدة له، والتي يمثّل اللّاجئون فئة كبيرة نسبيًّا منها؛ وهو بذلك استبعد تهديدًا عدديًّا وأمنيًّا قد يشكّله هؤلاء اللاّجئون في حال عودتهم.

إذًا، يمكن القول إنّ اللّاجئين السّوريّين في لبنان يمثّلون أداة ضغط سياسيّ وأمنيّ على لبنان من جهة الحكومة السّوريّة الحاليّة، فضلًا عن عدم مقدرة الاقتصاد السّوريّ بعد نتائج الحرب الطّويلة على استيعاب أولئك العائدين بأعداد كبيرة.

## الخاتمة

بناءً على المعطيات المذكورة، بات واضحًا أنّ أزمة اللّاجئين في لبنان هي أزمة داخليّة بأبعاد إقليميّة ودوليّة، وأنّ عدم التّوافق على سبل حلّ الأزمة ومحاولة توظيفها من عدّة أطراف يضاعف خطورتها. نتيجة لذلك، إنّ احتمال انفجار الوضع الأمنيّ اللّبنانيّ الدّاخليّ يستدعي انزياحًا في المواقف الصّلبة نحو مواقف أعلى مرونةً، وذلك تجنّبًا لخطر أعظم سيؤثّر في حال حدوثه على المنطقة كلّها.

خلاصة القول، لن يستطيع لبنان أن يجد حلًّا لأزمة اللّجوء لديه إن لم تتوافق الجهات والأطراف الأساسيّة؛ فدوره، كونه فاعلًا، يبقى دورًا ثانويًّا إلى جانب الفواعل الآخرين؛ وبناءً على ذلك، سترتفع احتمالات خطورة هذه الأزمة على وضعه الدّاخليّ وكيانه الاجتماعيّ وفقًا للشّواهد المذكورة؛ لكن تبقى الاحتمالات متعدّدة وتبقى القراءات منقوصة في مثل هذه الدّراسات والتّحليلات، فثمّة تبدّلٌ وتغيّرٌ مستمرّ تخضع له المدخلات والمخرجات في البحوث الإنسانيّة الاجتماعيّة والسّياسيّة.

## لائحة المصادر والمراجع

### أ. الكتب العربيّة

1. فتوني، علي عبد: **تاريخ لبنان الطّائفيّ**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط 1، 2013.

### ب. الكتب الأجنبيّة

1. GUSTAVE LE BON : **Psychologie des foules**, ancienne librairie germer bailliere PARIS, 1895.

### ج. الدّوريّات

1. بايوق، لبنى سمير: **الاستراتيجية الأردنيّة في التّعامل مع أزمة اللّاجئين السّوريّين** (2011ـ2023): تحليل للأبعاد الأمنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، مجلة **العلوم السّياسيّة والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلّد الحادي عشر، العدد 43، آذار 2025.
2. الشّوفي، فراس: **مرجع أمنيّ: 150 لبنانيًّا قيد المتابعة في إدلب**، جريدة **الأخبار**، نُشِر في 23/ 5/ 2018.

### د. المواقع الإلكترونيّة العربيّة

1. الصّايغ، نصري: **الطّريق إلى لبنان العلمانيّ: مشقّة التّغيير**، مجلة **الآداب**، المجلّد 59، نُشِر في 4/ 6/ 2011، شوهد في 11/ 1/ 2024، على الرّابط:
*https://libraries.aub.edu.lb/blacklight/catalog/b17689223*

2. غراندي، فيليب: **المهاجرون واللّاجئون**، موقع **المفوضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين** الإلكتروني، نُشِر في 26/ 6/ 2023، شوهد في 5/ 2/ 2025، على الرّابط:
*https://news.un.org/ar/story/2023/06/1121462*

3. فرايسن، إيفو: مقابلة مع مجلة **الأمن العام**، العدد 128، نُشِر في 7/ 5/ 2024،

شوهد في 11/ 1/ 2025، على الرابط:

*https://www.general-security.gov.lb/ar/magazines*

4. فاعور، علي: لا.ت، مقتطفات المدوّنة على الرّابط:

*https://alifaour.blogspot.com/*

5. فيرمي، باولو: **تأثير اللّاجئين على المجتمعات المضيفة بين النّظريّة والشّواهد والأدلّة، مدوّنات البنك الدّوليّ**، نُشِر في 3/ 8/ 2023، شوهد في 14/ 2/ 2024، على الرّابط:

*https://blogs.worldbank.org/ar/voices/tathyr-allajyyn-ly-almjtmat-almdyft-byn-alnzryt-walshwahd-waladlt*

6. لا اسم: **أزمة اللّجوء السّوريّ**، موقع **وزارة الخارجية وشؤون المغتربين** الإلكتروني، المملكة الأردنيّة الهاشمية، لا.ت، شوهد في 27/ 9/ 2025، على الرّابط: *https://bit.ly/4aMJGu5*

7. لا اسم: **عدد السّكان**، موقع **دائرة الإحصاء العامّة** الإلكتروني، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، لا.ت، شوهد في 30/ 9/ 2025، على الرّابط:

*https://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/population-2/*

8. لا اسم: **تقرير عن ملف النّازحين السّوريّين في لبنان**، مجلة **الأمن العام**، العدد 128، نُشِر في 7/ 5/ 2024، شوهد في 15/ 2/ 2025، على الرابط:

*https://www.general-security.gov.lb/ar/magazines/magazine/142*

9. لا اسم: **هل لهم من مأوى؟** بحث في مجال توفير مآوٍ مؤقتة للّاجئين السّوريّين في لبنان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشريّة ومعهد عصام فارس للسّياسات العامّة والشّؤون الدّوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، 2015، موقع **الجامعة الأميركية** الإلكتروني، ص 15، شوهد في 14/ 2/ 2024، على

الرّابط: *https://www.aub.edu.lb/ifi/Pages/default.aspx*

10. لا اسم: **اللّبنانيّون وطوائفهم**، موقع **الدّولية للمعلومات** الإلكتروني، نُشِر في 1/ 4/ 2013، شوهد في 11/ 1/ 2025، على الرّابط:

*https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_2772*

11. لا اسم: **استطلاع للرّأي، تصوّرات المواطنين اللّبنانيّين للمخاطر الأمنيّة المتّصلة بوجود اللّاجئين السّوريّين في لبنان**، مؤسّسة **إنترناشيونال اليرت والمركز اللّبنانيّ للدّراسات**، ورقة مرجعيّة، نُشِر في 2/ 2015، شوهد في 11/ 1/ 2024، على الرّابط:

*https://www.international-alert.org/app/uploads/2021/08/Lebanon-SSR-Syrian-Refugees-EN-2015.pdf?utm_source=chatgpt.com*

12. لا اسم: **322 بلدة في لبنان تستضيف أكبر عدد من النّازحين السّوريّين واللّاجئين الفلسطينيّين واللّبنانيّين المحرومين**، موقع **وزارة الشّؤون الاجتماعيّة** الإلكتروني، لبنان، لا.ت، شوهد في 17/ 12/ 2024، على الرّابط:

*https://www.socialaffairs.gov.lb/refugees/*

13. لا اسم: **تقرير صادر عن منظّمة العفو الدّوليّة، لبنان: أوقفوا ترحيل اللّاجئين السّوريّين بموجب إجـراءات موجزة**، نُشِر في 11/ 5/ 2023، شوهد في 15/ 8/ 2024، على الرّابط:

*https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/05/lebanon-halt-summary-deportations-of-syrian-refugees/*

14. لا اسم: **كتيّب الميثاق العالمي بشأن اللّاجئين**، موقع **المفوضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين** الإلكتروني، لا.ت، شوهد في 24/ 6/ 2024، على الرّابط:

*https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-weare/global-compact-refugees*

15. لا اسم: **خطّة لبنان للاستجابة للأزمة 2023**، موقع **وزارة الشّؤون الاجتماعيّة**

الالكترونيّ، لا.ت، شوهد في 15/ 2/ 2025، على الرّابط:

*https://www.socialaffairs.gov.lb/refugees*

16. منار فليفل: **النّازحون السّوريّون في لبنان: ما وراء التّصنيف وتجانس التّجارب، دراسات حالة**، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأميركية في بيروت، لا.ت، شوهد في 12/ 2/ 2024، على الرّابط:

*www.aub.edu.lb/asfari*

## هـ. المواقع الإلكترونيّة الأجنبيّة

1. Abou Kasm, Antonios: **L' orient Le Jour**, le 6 décembre 2023, vue sur le lien 10/2/2024 : *https://www.lorientlejour.com/article/1359823/la-crise-des-refugies-syriens-au-liban-quels-enjeux-pour-leurope-.html*
2. Grandi, Filippo: **la huitiem conference de Bruxelles sur la Syria**, vue sur le lien 15/2/2025: *https://www.unhcr.org/ar/news/speeches-and-statements/high-commissioner-s-statement-brussels-syria-conference?*
3. Irish, John and Gray, Andrew: **With few signs of Syria solution, EU pledges more support to refugees**, published on 27/5/2024, retrieved on 10/12/2024, from: *https://reut.rs/3Xil3lFb*
4. No name: Over **the years, Jordanians maintain steadfast solidarity with refugees- UNHCR study**, published at 16 august2023, retrieved on 10/11/2025, from: *https://www.unhcr.org/jo/news/over-years-j*
5. No Nom: **Conseil de l'UE**, Communique de presse, vue sur le lien 12/2/2025: *www.consilium.europa.eu*
6. No Nam: **Reuters**, May 2,2024, vue sur le lien 10/2/2025: *https://reut.rs/4c4fXxI*

7. No Name: **Supporting the future of Syria and the region** - Brussels eight conference, published at 15/5/2024, retrieved on 27/2/2025, from: *https://www.consilium.europa.eu/en*

8. No Name: **Euro News**, published on 18, 5, 2024, retrieved on 12/2/2025, from: *https://bit.ly/4bO9YgH*

9. Reyniès, Dominique : **Fondation pour l'innovation politique**, Janvier 2023, vue sur le lien 10/2/2025: *www.fondapol.org*

10. No Nom: **Liga_politiques-migratoires_france_2020**_complet PDF, vue sur le lien 10/6/2025: *www.ifri.org)*

11. Tobin,Sarah A.: **Vernacular politics, sectarianism, and national identity among Syrian refugees in Jordan**, published at 23 July 2018, retrieved on 11/10/2025, from:
Religions | An Open Access Journal from MDPI

12. TARDI, MATTHIEU: **la politique d'immigration de l'union européenne en crise**, le 9 Février 2022, vue sur le lien 5/2/2025: *https://bit.ly/4e8Gyv4*

صدر عن

# دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

# الذّكاءُ العاطفي

## سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف نُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

# CERTIFICATE
## OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

**Sada Al - Oulum**

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences***.

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

**Euro Code:** 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

## Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

## Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.961** based on International Citation Report (ICR) for the year **2024-2025**

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)


موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959